الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين بـ54.6 في المئة

«الشال»: بورصة الكويت محلية .. لكنها جذبت مستثمرين من الخارج

■ حسابات التداول النشطة ارتفعت بـ20.1 في المئة

سوق الكويت

■ حصة مستثمري دول مجلس التعاون من قيمة الأسهم المباعة نحو 3.2 في المئة

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2012/1/1 إلى 2012/10/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 54.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 47.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، و51.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 42.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2011». وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 3.260 مليارات دينار، كما اشتروا أسهما بقيمة 3.090 مليارات دينار، ليصبح صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، نحو 170.369 مليون دينار. وتغيرُ نسب مساهمة الأفراد إلى الأعلى يعني زيادة في خاصية فردية تعاملات البورصة وهبوطا نسبيا للمساهمات المؤسسية في تداولاتها وهو تطور سلبي.

واستحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 21.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 25.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، و17.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 20 في المئة للفترة نفسها من عام 2011». وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1.289 مليار دينار، في حين باع أسهماً بقيمة 1.052 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاته، الفطاع الوحيد شراء، نحو 236.120 مليون دينار.

وثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء «المحافظ»، فقد استحوذ على 20 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 21.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، و19.2 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 20.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2011». وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 1.196 مليار دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 1.147 مليار دينار، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، نحو 49.085 مليون دينار.

وآخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 7.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 10.9 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، و7.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 10.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2011». وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 463.647 مليون دينار، في حين اشترى أسهما بقيمة 446.981 مليون دينار، ليصبح صافي تداولاته، بيعا، نحو 16.666 مليون دينار.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ اشتروا أسهما بقيمة 5.400 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 90.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «نحو 91.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، في حين باعوا أسهما بقيمة 5.389 مليارات دينار، مستحوذين، بذلك، على 90.2 في المئة، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 90.1 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، نحو 10.378 ملايين دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 6.8 في المئة، «نحو 5.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، أي ما قيمته 407.298 ملايين دينار، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 392.006 مليون دينار، أي ما نسبته 6.6 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «نحو 6.5 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، ليبلغ صافي تداولاتهم، شراءً، نحو 15.292 مليون دينار.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 3.2 في المئة، «نحو 3.3 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، أي ما قيمته 191.180 مليون دينار، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة، نحو 2.8 في المئة، «نحو 2.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2011»، أي ما قيمته 165.510 مليون دينار، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون بيعا، نحو 25.670 مليون دينار.

وبمقارنة خصائص التداول خلال فترة الأشهر العشرة «يناير ولغاية أكتوبر 2012»، ظل التوزيع النسبي بين الجنسيات، كما هو، «نحو 90.3 في المئة للكويتيين و6.7 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي»، «مقارنة بنحو 91 في المئة للكويتيين ونحو 6.1 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي»، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد وهي خاصية إلى ازدياد، لا للمؤسسات.

وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 20.1 في المئة، ما بين ديسمبر 2011 وأكتوبر 2012، «مقارنة بانخفاض ملحوظ بلغت نسبته 31.2- في المئة ما بين ديسمبر 2010 وأكتوبر 2011»، وقد بلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أكتوبر 2012، نحو 16.638 حساب، أي ما نسبته 6.8 في المئة من إجمالي الحسابات، منخفضا عن مستوى نهاية سبتمبر 2012، بنحو 2.6- في المئة، خلال شهر واحد.

في تعاملاتها مع العالم الخارجي

اقتصادات دول الخليج حققت فائضاً في حسابها الجاري بـ3626 مليار دولار

ذكر الشال ان صندوق النقد الدولي يقدر في آخر تقاريره أكتوبر 2012، بان حجم الناتج المحلي الاسمي لدول مجلس التعاون الخليجي الست –من دون احتساب اثر التضخم على مر الزمن– قد بلغ في عام 2011 نحو 1372.1 مليار دولار أمريكي، وكان حجمه في عام 2008 نحو 1136 مليار دولار أمريكي، قبل أن ينخفض إلى مستوى 907.5 مليارات دولار أمريكي في عام 2009 عندما فقد نحو 6- في المئة من حجمه الحقيقي بسبب أزمة العالم المالية.

ويقدر له أن يبلغ نحو 1484.6 مليار دولار أمريكي في عام 2012، ونحو 1534.3 مليار دولار أمريكي في عام 2013، وسوف ينخفض معدل نموه الحقيقي من نحو 7.5 في المئة في عام 2011 إلى نحو 5.6 في المئة في عام 2012 وإلى نحو 3.7 في المئة في عام 2013، عندما يبدأ سوق النفط بالضعف.

وحققت اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي فائضاً، في حسابها الجاري أو صافي تعاملاتها مع العالم الخارجي، بنحو 362.6 مليار دولار أمريكي في عام 2011، ترتفع إلى 382.9 مليار دولار أمريكي في عام 2012 ثم تهبط إلى 342.3 مليار دولار أمريكي في عام 2013.

ويفترض أن تكون تلك الفوائض قد زادت من حجم احتياطياتها المالية المستثمرة في الخارج، والتي يقدرها صندوق النقد الدولي بنحو 1.9 تريليون دولار أمريكي في عام 2012.

ولم ينشر تفاصيل توزيعها، ولكننا نعتقد أن أبوظبي تملك أكبر الصناديق السيادية وبقيمة يحدود 700 مليار دولار أمريكي، تليها السعودية بنحو 600 مليار دولار أمريكي، ثم الكويت بنحو 350 مليار دولار أمريكي، ثم قطر لما تبقى، معظمه.

ويعتقد الصندوق أن حجمها في المستقبل سوف يعتمد على أداء سوق النفط ومعه أداء أسواق العالم، فعند سيناريو أداء ضعيف لسوق النفط سوف يبلغ حجمها نحو 2.2 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2017، وقد يصل حجمها في العام نفسه، أي 2017، إلى نحو 3 تريليونات دولار أمريكي عند تحقق سيناريو متفائل.

والموازنات العامة حققت فوائض بنحو 12.7 في المئة من حجم الناتج المحلي الإجمالي في عام 2011 –نحو 174 مليار دولار أمريكي–، وسوف يرتفع إلى نحو 14.6 في المئة في عام 2012، قبل أن ينخفض إلى 11.2 في المئة في عام 2013. وتحققت فوائض الموازنة، رغم زيادة جانب النفقات في تلك الموازنات بنسبة 20 في المئة في عام 2011، بسبب أحداث الربيع العربي، أو ضعف معدلات نمو 2009 و2010، وأسهمت القوة الاستثنائية لسوق النفط في تمويل هذه الطفرة واستمرار الفوائض.

ففي عام 2011 حقق معدل سعر برميل النفط نحو 104 دولارات أمريكية، مرتفعا من مستوى 79 دولارا أمريكيا في عام 2010، وزاد معدل إنتاج النفط للدول الست من 14.9 مليون برميل يوميا، في عام 2010 إلى نحو 16.6 مليون برميل يوميا، في عام 2011، والزيادة، معظمها، كانت من نصيب السعودية والكويت.

وفي عام 2012، ظل سعر برميل النفط ثابتاً، تقريبا، على مستواه في عام 2011، إلا أن معدل الإنتاج زاد إلى نحو 17.5 مليون برميل يوميا، مضيفا نحو 900 ألف برميل جديد، يوميا. وجاءت الزيادة في بداياتها لتعويض فاقد نفوط دول الربيع العربي، بينما جاءت، أخيرا، لتعويض فاقد الصادرات الإيرانية بسبب العقوبات الدولية على قطاع النفط الإيراني.

ويعتقد صندوق النقد الدولي أن نمو النفقات العامة في الدول الست يحتاج تحكما وسيطرة، لأن جانب الطلب في سوق النفط سوق يتأثر سلبا، بسبب عمق أزمة العالم المالية التي سوف تضعف معدلات نمو اقتصاده لفترة طويلة قادمة. وأن جانب العرض سوف يتعزز نتيجة التوسع في إنتاج النفوط الصعبة، خارج دول المنطقة –استخلاصها من الطين أو الطفل–، إلى جانب جهود إنتاج طاقات بديلة، بما سوف يضعف سوق النفط في المستقبل المنظور.

الأداء الأسبوعي لسوق الكويت للأوراق المالية

كان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، خلال الأسبوع الماضي، أكثر نشاطا عن الأسبوع الذي سبقه «ثلاثة أيام تداول»، حيث ارتفعت جميع المؤشرات، بما فيها قيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 431.3 نقطة وبارتفاع بلغت قيمته 7.2 نقاط ونسبته 1.7 في المئة عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وبانخفاض بلغ قدره 18.9 نقطة، أي ما يعادل 4.2 في المئة عن إقفال نهاية عام 2011.

البيان	قيمة التداول	قيمة التداول
القطاعات	دينار	دينار
قطاع البنوك	32.347.959	28.8 في المئة
قطاع خدمات مالية	30.157.792	26.8 في المئة
قطاع العقار	27.397.582	24.4 في المئة
قطاع الصناعة	9.603.033	8.5 في المئة
قطاع الاتصالات	8.926.711	7.9 في المئة
البيان	قيمة التداول	نسبة من إجمالي
الشركات	دينار	قيمة تداول السوق
بنك الخليج	8.225.006	7.3 في المئة
شركة الاتصالات المتنقلة	8.132.659	7.2 في المئة
شركة رمال الكويت العقارية ش.م.ك مقفلة	7.005.828	6.2 في المئة
بنك الإثمار	6.145.031	5.5 في المئة
شركة المباني ش.م.ك.م	4.407.627	3.9 في المئة
الإجمالي	33.916.151	30.2 في المئة

الأسواق الرئيسية عادت إلى تحقيق مكاسب

10 أسواق في المنطقة.. خضراء

■ ثلاثة من أسواق الإقليم ظلت تحتل المنطقة السالبة واثنان منها حققا مكاسب في شهر أكتوبر هما سوقا مسقط وقطر

كان أداء شهر أكتوبر الفائت للأسواق الـ 14 المنتقاة، مختلطا، حققت بعض الأسواق فيه بعض المكاسب، وخسرت أسواق أخرى إما بخفض مستوى مكاسبها مقارنة ببداية العام، أو بزيادة خسائرها، وظلت الحصيلة العامة ثابتة، أي 10 أسواق في المنطقة الموجبة، و4 أسواق في المنطقة السالبة. خسائر الشهر، معظمها، جاءت في نصفه الأول عندما أصدر صندوق النقد الدولي تقريره عن حالة أداء الاقتصاد العالمي ومخاطره في اجتماعاته السنوية في طوكيو، بينما عادت الأسواق الرئيسة لتحقيق المكاسب في نصف الشهر الثاني.

وتصدر أداء المنطقة الموجبة السوق الإماراتي بتحقيقه مكاسب بنحو 23.1 في المئة مقارنة بنهاية العام الفائت وإضافة نحو 0.6 في المئة جديدة في شهر أكتوبر، مقارنة بمستوى نهاية شهر سبتمبر. وظل السوق الهندي ثانيا، متساويا مع أداء سوق دبي وبتحقيق مكاسب بنحو 19.7 في المئة، لكل منهما، ولكن سوق دبي أضاف في شهر أكتوبر 2.6 في المئة مكاسب، بينما حقق السوق الهندي في شهر أكتوبر 1.4– في المئة خسائر.

وارتقى سوق أبوظبي إلى الترتيب الرابع في المنطقة الموجبة، وأضاف إلى مكاسبه نحو 2.6 في المئة، في شهر أكتوبر، وعلى النقيض منه، استمر السوق السعودي في تخلف ترتيبه من السادس في نهاية شهر سبتمبر إلى السابع في نهاية شهر أكتوبر، وحقق خسائر بنحو 0.7– في المئة في شهر أكتوبر.

وثاني أكبر الخاسرين في المنطقة الموجبة كان داو جونز الأمريكي الذي فقد 2.5– في المئة في شهر أكتوبر وجاء ترتيبه سادسا، وذلك في حدود المتوقع مع سخونة الأجواء الانتخابية.

وفي المنطقة السالبة، ظلت ثلاثة من أسواق الإقليم تحتلها، حقق اثنان منها مكاسب في شهر أكتوبر هما سوقا مسقط وقطر، ولكنها لم تكن كافية للقفز بهما إلى المنطقة الموجبة، وإن اقترب سوق مسقط منها. بينما عمق السوق البحريني خسائره في شهر أكتوبر ليخسر 2.7– في المئة ويقبع في آخر الترتيب بديلاً للسوق الصيني الذي حقق خسائر في شهر أكتوبر، أيضا، ولكن بنسبة 0.8– في المئة، فقط، واحتل الترتيب الثالث عشر. ومع السوق البحريني، تساوى في تحقيق أعلى الخسائر في شهر أكتوبر المؤشر الوزني لسوق الكويت للأوراق المالية الذي خسر، أيضا، 2.7– في المئة في شهر واحد ومعظمها في النصف الثاني من الشهر مع أزمة مراسيم الضرورة. وحقق المؤشر السعري لسوق الكويت للأوراق المالية أعلى الخسائر في شهر أكتوبر بفقدان 3.6– في المئة، ولكننا لا نعتقد بصحة قياس المؤشر السعري لأداء السوق، لذلك نستبعده.

ونعتقد أن أداء شهر نوفمبر لن يختلف، كثيرا، عن أداء شهري أكتوبر وسبتمبر الفائتين، أي استمرار الأداء الموجب الضعيف كمحصلة لأداء الأسواق كلها مع استمرار التفاوت بينها. وسوف تتأثر أسواق الإقليم بالأحداث السياسية، ومن الواضح أن السوق الكويتي هو الأكثر حساسية ومخاطر، وقد يحدث تدخل رسمي فيه لأسباب سياسية، ولن ينجح ذلك التدخل سوى في الزمن القصير.

مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكي تحسنت

ارتياح واسع لفوز أوباما للمرة الثانية

أوضح الشال ان الانتخابات الأمريكية، رئاسة وأعضاء مجلس نواب وثلث أعضاء مجلس شيوخ انتهت، والنتيجة الأكثر أهمية هي فوز «أوباما» بالرئاسة، لدورة ثانية، بينما قل الإنقسام نيابيا على أشده، حيث عزز الجمهوريون أغلبيتهم في مجلس النواب بينما احتفظ الديمقراطيون بأغلبية بسيطة في مجلس الشيوخ، وذلك ينذر بضعف احتمالات اتفاق الحزبين، وهي أخبار ليست جيدة لكل من الاقتصاد الأمريكي ومعه الاقتصاد العالمي. وفي الانتخابات، معظمها، التي يخوضها رئيس للفوز بدورة ثانية بينما الاقتصاد واقع في أزمة، يخسر الرئيس الانتخابات. وفي التاريخ الحديث، ذلك ما حدث مع «كارتر» عام 1980 وما حدث مع «جورج بوش الأب» في عام 1992، ولكنه لم يحدث مع «أوباما»، وعند هذا المستوى المرتفع للبطالة، لم تكن له سوى سابقة واحدة في التاريخ الأمريكي.

ومضى الشال: ويقلل بعض المحللين من الأثر القاطع لعامل الاقتصاد في حسم النتائج، فيذكرون، مثلاً، انه إضافة إلى مشكلات الاقتصاد، كان فشل خطة «كارتر» في تحرير الرهائن الأمريكيين في إيران، وخطأ «جورج بوش الأب» في تعبير – الفرؤوا شفاهي، لا مزيد من الضرائب– عاملا فشل مساندان، رئيسان، للعامل الاقتصادي. ولكن المؤكد ان الوضع الاقتصادي هو العامل الحاسم، وأن أي رئيس أمريكي لم يفز بالانتخابات ومستوى البطالة 9 في المئة وأكثر، وأن الانتخابات الحالية لم تكن استثناء.

ولعلها لم تكن استثناء لأن مؤشرات أداء الاقتصاد الأمريكي تحسنت، كثيرا، في الربع الثالث من السنة الحالية، ففي آخر شهر فيه، خلق الاقتصاد الأمريكي 171 ألف وظيفة جديدة، خارج القطاع الزراعي، وكان رقما أعلى من المتوقع. ومعه كسر رقم البطالة حاجزا نفسيا عندما هبط إلى ما دون الـ 8 في المئة، أو إلى 7.9 في المئة بما يوحي انه بعيد عن مستوى الـ 9 في المئة، وأبعد عن حافة الـ 10 في المئة، التي بلغها بعد الأزمة المالية العالمية.

وحقق الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي نمواً نسبته 2 في المئة في الربع الثالث، وهو رقم أفضل، كثيرا، من الاقتصادات الأوروبية، كلها. وبينما كان سبب الأزمة الظاهر الإسراف في إقراض المنازل وتوريق رهوناتها، تحسنت، أخيرا، سيولة سوقها وأسعارها، بما يوحي بأن صلب الأزمة آخذا بالتعافي.

صحيح أن العجز المالي الحكومي المتراكم قد بلغ نحو 16 تريليون دولار أمريكي، وأن العجز التجاري مع العالم الخارجي في اتساع، ولكنها تظل مؤشرات لا تمثل هما آنيا للناخب الأمريكي. وكانت الحصيلة النهائية التي خدمت الرئيس «أوباما»، هي الارتفاع الكبير في ثقة المستهلك، والاستهلاك يسهم بنحو 70 في المئة من مكونات الاقتصاد الأمريكي، لذلك تعتقد أن تحسن أداء الاقتصاد قد حسم نتائج الانتخابات الرئاسة الأمريكية لصالح الرئيس «أوباما».

أوباما مع أسرته بعد الفوز بالانتخابات الرئاسية